الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في اللغة والنحو

عبدالقادر بن السيلت

باحث في طور الدكتوراه – جامعة عمار ثليجي الأغواط

الملخص:

مصادر اللغة والنحو العربي المعترف بها عديدة وهي : القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب (النثر والشعر).

وإذا تحدثنا عن الحديث النبوي فقد أثير حوله جدلا كبيرا بين النحويين خصوصا ما تعلّق بحجيّته في إثبات القواعد النحوية للغة العربية.

من خلال هذا المقال نحاول إلقاء الضوء على مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي مراعين في ذلك وجهات النظر المختلفة (المانعة والمجوّزة والواقفة موقف الوسط) سواء عند القدامى أو المحدثين.

فبحثنا يحاول الإجابة على جملة من الأسئلة الهامّة وهي :

- هل احتج علماء اللغة القدامى بالحديث النبوي في النحو العربي؟
- إن لم يحتجوا به فما المانع ؟
- وإن احتجوا به فكيف كانت طريقة احتجاجهم؟

Résumé:

Les sources de la langue et de la grammaire arabe qui sont retenues et reconnues telles sont différentes ,on peut citer : le coran, message du prophète ,la parole arabe (prose et poésie).

En ce qui concerne le message du prophète (Hadith),il y avait beaucoup de dixordances entre les grammariens à son sujet .sourtout lorsqu'il s'agit de retenir comme source afin de prouver les règles grammaticales de la langue arabe .

à travers cet article on expose le problème du recours au message de prophète (Hadith) dans les cours de grammaire en prenant en considération la vision qui : interdit , autorise ,ou qui est neutre dans le recours au Hadith par les linguistes (anciens ou contemporains) , et durant ce travail ,on pose des questions à

savoir:

- est-ce qu'il y a d'anciens grammairiens qui optent pour l'argumentation par el-hadith en-nabawi dans la grammaire arabe?

- si non, pourquoi ? si oui , comment ?

مقدمة:

إن الأصول المعتمدة في علم أصول النحو أربعة:السّماع أو النقل ، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وقد قُدِّمَ السّماع على بقية الأصول لأهميته ، يعرفه ابن الأنباري بأنّه : « الكلام العربي الفصيح المنقول بالنّقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلّة إلى حدّ الكثرة »1 لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: كيف نميّز الكلام الفصيح ونعرفه؟

يجيبنا جلال الدّين السّيوطي بقوله : « وأعني به ما ثَبُتَ في كلام مَن يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيّه – صلى الله عليه وسلّم– وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده ، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظمًا ونثرا، عن مسلم وكافر ، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كلّ منها من الثّبوت » 2

غير أنّ المنعم النّظر في كتب الأوّلين من النحاة يجد أنّ تصريحهم بحجيّة القرآن والقراءات يخالف ما ورد في أعمالهم النحوية ، ذلك أنّهم كثيرًا ما يُضعِّفون قراءة من القراءات وينكرونها دون تمييز بين القراءات المتواترة والقراءات الشاذة . وشبيهٌ تعاملهم هذا مع القراءات بتعاملهم مع الحديث النّبوي الشريف، فرغم إجماع العلماء على أنّ النّبي ص أفصح العرب قاطبة ، وأنصعهم بيانًا ، فقد أبعدوا الحديث النبوي من ميدان الاحتجاج ، وإن احتجوا بقليله فهم لم يصرحوا بذلك ، ولم ينسبوا الأحاديث للرسول ص كما فعل سيبويه ، والغريب أنّهم لم يطرحوا هذه المسألة للنّقاش ، فلم نجد في كتب الأولين من النحاة الذين قعّدوا النحو ووضعوا أصوله ، ولا في كتب الصرفيين أيّة إشارة إلى موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث حتى زمن أبي الحسن بن الضائع (ت686هـ) وأبي حيان التوحيدي (ت745هـ) حيث نسبا للمتقدّمين من النحاة عدمَ الاحتجاج بالحديث النبوي ، وقد أنكر أبو حيان على جمال الدين محمد بن محمد بن مالك الجيّاني الأندلسي (ت672هـ) احتجاجَه بالحديث ، وعلل موقفه هذا بأنّ أغلب رواة الحديث كانوا أعاجم

لا يعرفون العربية تمام المعرفة كما يعرفها أهلها ، فوقع اللحن في كلامهم ، بالإضافة إلى تجويزهم رواية الحديث بالمعنى ، مما أدّى إلى تصرفهم في اللفظ ، فلم يبق على حاله كما لفظه الرسول ص.

من خلال ما تقدم تتبادر إلى الذهن مجموعة من الأسئلة سنحاول من خلال بحثنا هذا الإجابة عنها وهي:

- هل احتج النحاة الأولون بالحديث النبوي أم لا ؟
- إن لم يحتجوا به ، فما المانع من ذلك ؟ وما الأسباب الكامنة وراء عدم خوضهم في مسألة الاحتجاج بالحديث ؟ وإن احتجوا به فكيف كانت طريقة احتجاجهم؟
- ماهي الحجج التي ارتكز عليها المجوزون– كابن مالك مثلا– في احتجاجهم بالحديث والمانعون – كأبي حيان–في منعهم الاحتجاج به ؟

كان من الواجب أن يأتي الحديث النبوي بعد القرآن مباشرة في ميدان الاحتجاج سواء في اللغة أو النحو ، لأنه كلام خير البشرية ، المشهودِ له بالبيان والفصاحة ، القائلِ : « بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ ، فَبَينَا أَنَا نَائِم أُوتِيت مَفَاتِيح خَزَائِنِ الأَرْضِ ، فَوُضِعَت فِي يَدِي »[3] ، ومن كانت هذه حاله سما وسمت لغته.

رغم إجماع علماء اللغة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة، وأن الحديث لا يتقدمه كلام عربي في باب الاحتجاج ، نجدهم انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقين: فريقا قطع أنها لفظه عليه السلام ، فأجاز الاحتجاج بها ، وفريقا غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ فامتنع عن الاحتجاج بها .وقبل الخوض في هذا الخلاف نود أن نعرّج على محطّة بالغة الأهمية وهي نظرة القدامى إلى هذه المسألة .

نظرة الأولين لمسألة الاحتجاج بالحديث النبوي

إن الرائي في كتب النحويين– بداية من كتاب سيبويه– يتبين له أنهم أبعدوا الحديث النبوي من ميدان الاحتجاج،ذلك أنهم لم يستعينوا به في تقعيد القواعد ولا في الاحتجاج لها، وحتى وإن ذكروا حديثا أو جزءا من حديث لم يصرحوا بأنه لفظه ص.

لم يناقش القدامى هذه الفكرة على الإطلاق ، وكأنها أصبحت عرفا مسلَّما به ، جرى فيه المتأخرُ على طريقة المتقدم ، حتى جاء من النحاة من احتج بالحديث النبوي ، بل منهم من غالى في ذلك حتى طفا هذا الإشكال على الساحة اللغوية ، واختلفت آراء النحويين حوله باختلاف توجهاتهم وتصوراتهم ،مما أظهر تساؤلات عدة حيّرت العلماء في ذلك الزمن ، لعلّ أبرزها : هل حقيقة لم يحتج النحويون الأولون بهذه الثروة اللغوية ؟ وإن لم يحتجوا بها ، فما المانع من ذلك ؟ وإن احتجوا بها فكيف كانت طريقة احتجاجهم ؟

أجمع الكثير من علماء اللسان – بداية من زمن طفو فكرة الاحتجاج – على أن النحويين الأوائل الواضعين لقواعد النحو، كأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وسيبويه وغيرهم لم يستشهدوا بحديث رسول الله ص، على اختلاف تعليلاتهم.

قال ابن الضائع معللا عدم احتجاج النحاة الأوائل بالحديث:« تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ، لأنه أفصح العرب » [4].

ويقرر أبو حيان في شرح التسهيل خروج ابن مالك عن العرف المعهود الذي لزمه الأولون ومشى على إثره التابعون بقوله : « قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية من لسان العرب ، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب ... لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس »[5]

ولم يقتصر هذا الرأي على المانعين فقط، بل نجد من المتوسطين في الاحتجاج به – كالشاطبي مثلا– من يقف هذا الموقف ، وينسب إلى النحويين الأوائل تركهم الاحتجاج به ، وينفي اعتمادهم عليه حيث يرى أنّه لا أحد من النحويين

استشهد بحديث رسول الله ص ، وقد استشهدوا بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا وتركوا الأحاديث الصحيحة. [6]

فهؤلاء جميعا قد نسبوا إلى النحاة الأوائل كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفرّاء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ، ومن تابع هؤلاء من المتأخرين من نحاة المدرستين تركَ الاحتجاج بالحديث النبوي .

وبقي النحاة المتأخرون الذين جاؤوا بعدهم يعيدون الكلام نفسه ، وينقلون عنهم أن ابن خروف وابن مالك وابن هشام والرضي والسهيلي هم الأوائل الذين أكثروا الاحتجاج به ، واعتمدوا عليه في تقعيد القواعد ، فنجد السيوطي وصاحب خزانة الأدب وغيرهما يكررون الكلام نفسه ، وتابعهم في ذلك كثيرٌ من الباحثين المحدثين كالأستاذين طه الراوي و يوهان فك ، فقد عدّا ابن خروف أول من احتج بالحديث .[7]

وسار سيرهم الأستاذ مهدي المخزومي حين قال:« أمّا الحديث فلم يجوِّز اللغويون والنحاة الأولون كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد من البصريين والكسائي و هشام والفرّاء وغيرهم من الكوفيين الاستشهادَ به في النحو، وحاكاهم المتأخرون من بغداد والأندلس ، اللهم إلا جماعة منهم في مقدمتهم ابن مالك وأبو حيان النحوي الغرناطي»[8].

وفي قوله هذا مجموعة من الملاحظات مفادها :

1- أنه تابع السابقين في كلامهم من خلال جعله البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين ممن لم يحتجوا بالحديث.

2- أنه جعل اللغويين والنحويين في كفة واحدة وهي كفة المانعين، واللغويون – كما هو معلوم – لم يمنعوا الاحتجاج بالحديث مطلقا ، وتكفينا نظرة واحدة إلى كتاب " العين" للخليل بن أحمد حتى نعلم أنهم اعتمدوا على كلام النبي ص في معاجمهم ، ولم يتحرجوا في الاستشهاد بأقواله .

3- أنّه عدّ أبا حيان الأندلسي من المحتجين بالحديث وعَطَفَهُ على ابن مالك في كلامه ، وهذا ما لم تورده الآثار ، وما لم يأت على لسان أحد فيما نعلم ، وإنّما

المعروف أن ابا حيان من أشد المخالفين لابن مالك في هذا الأمر،الواقفين موقف المنع، وقد تناقلت كتب النحو– قديما وحديثا – حججه في ترك النحاة الأوائل الاحتجاج بالحديث.

كما نجد الدكتور محمد عيد يعيد الفكرة نفسها ولكن بأسلوب آخر وهو يتحدث عن حركة توثيق الحديث فيقول : « كما حدث في القرآن والاستشهاد به حدث أيضا في السنة !! إذ صرفوا أنفسهم عن الحديث ، فلم يدرسوه لاستنباط آرائهم ، ثم الاحتجاج به عليها ، ومن الحق أن يقال : إن الرواد الأوائل من دارسي النحو في القرن الأول وأوائل القرن الثاني كانوا في فترة البداية ، ولم يكن الحديث قد جمع نهائيا بعد ، لكن مع فترة النضج العلمي كانت نصوصه موثقة موجودة بين أيديهم ، وقد بذل علماؤه جهدا طيبا في الحصول عليه وتوثيق طرقه ، وعلى الرغم من ذلك فإن علماء النحو قد اجتنبوه في دراستهم وراحوا يبذلون الجهد في غيره مما اعتقدوا فيه صلاحية لصنعتهم ، فكتاب سيبويه مثلا لا يوجد فيه – كما يقول أحد الدارسين – غير حديث واحد فقط ورد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج »[9].

ويبدو من هذا النص أن محمد عيد يتابع من سبقه ، ويؤكد ابتعاد علماء النحو الأوائل عن الحديث في دراستهم رغم توافر نصوصه موثقة، بل ذهب إلى أبعد من هذا وهو أن من الدارسين من قال إن كتاب سيبويه تضمن حديثا واحدا فقط، غير أن المعروف أن تدوين السنة بدأ في عهد رسول الله ص، بالإضافة إلى أن كتاب سيبويه لم يتضمن حديثا واحدا فقط بل عدة أحاديث ، إلا أن سيبويه لم ينسبها إلى رسول الله ص.

ويضيف الدكتور محمد عيد أن ظاهرة عدم الاحتجاج بالحديث موجودة في مؤلفات النحو التي اتبعت سيبويه وطريقته ، فكأنما كان المسلكُ الأوّل الذي سلكه شيخ النحاة قانونا مطردا ، نفّذه النحاة الذين جاؤوا بعده ، من غير مناقشة ولا إمعان نظر، إلا ما كان من " ابن خروف" و " ابن مالك" في القرنين السادس والسابع الهجريين . وهذا ما دعا أبا حيان إلى أن ينفي أن يكون الأوّلون قد احتجوا بالحديث النبوي ، سواء البصريين أو الكوفيين ، وتبعهم المتأخرون من نحاة بغداد وأهل الأندلس[10]

إذن فمحمد عيد بحديثه هذا نجده قد تابع ابن الضائع وأبا حيان في أن الأوائل لم يحتجوا بالحديث، وتبعهم من جاء بعدهم من العلماء، وقد نقل قول أبي حيان ليؤكد متابعته له .

بعد هذا العرض المقتضب لآراء المتقدمين والمحدثين في قضية احتجاج النحاة الأوائل بالحديث ، نحاول تسليط الضوء على علم من أعلامنا القدامى لنبين هل حقيقة أن القدامى لم يحتجوا بالحديث أم أنه حكم لم يبن على أسس علمية موضوعية؟ وقد وقع اختيارنا على سيبويه ، وذلك لأنه أوّل من وصلت إلينا آراؤه وآراء شيوخه بين دفتي كتاب ، يضم معظم قواعد النحو والصرف التي نعرفها اليوم.

أبرز الباحثين الذين اهتموا بهذا الموضوع وناقشوه الأستاذة " خديجة الحديثي" وذلك في كتابها " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، حيث خصّصت الفصل الثاني من الكتاب لدراسة الاحتجاج بالحديث عند المتقدمين من النحاة ، وعنونته ب " نحاة ما قبل الاحتجاج " ولعلّ سبب هذه التسمية هو إيمانها أنّ الأوائل حتى وإن احتجوا بالحديث الشريف فهم لم يكثروا منه ولم يصرحوا بذلك ، لذا عنونت الفصل الثالث بـ " النحاة المحتجون" وجعلت من بينهم السهيلي وابن خروف وابن يعيش وابن مالك، وذلك لكثرة استشهادهم به.

لقد كان المشهور بين الباحثين الذين ترجموا لسيبويه أو كتبوا عنه أو عن كتابه ونحوه وصرفه – من القدماء والمحدثين – أنّه لم يحتج في كتابه بالحديث النبوي 11 ، وذلك لأنّه لم ينبّه في الأحاديث التي احتج بها إلى أنها أحاديث ، إنما كان يدرجها إدراجا ضمن المادة اللغوية التي يحتج بها من منثور كلام العرب ، ويقدم لها بمثل ما يقدم به لتلك المادة من مثل قوله :(ومثل ذلك...) و(أمّا...)و(أمّا قولهم....) و(من العرب من يرفع فيقول) و(قد تقول....فيقول....) 12 ، وقد فسّرت الأستاذة خديجة الحديثي صنيعه هذا بأنه اعتبر الكلام المسموع نوعين : كلام الله سبحانه تعالى وكلام البشر، وعدّ كلام الرسول ص من كلام البشر ، وما الرسول إلا سيد البشر وهاديهم 13. فعمى هذا التقديم لها على الباحثين فلم يتنبّهوا إلى أنها من الأحاديث ، لذلك نجد بعضهم يحدد شواهده بنوعين .

يقول الأستاذ على النّجدي ناصف:« وأما شواهد الكتاب فقدر ضخم من آيات القرآن الكريم وأشعار العرب وأرجازها، يروي المؤلف بعضها أو ينسب الوجه فيها إلى أشياخه ، ويزجي بعضها الآخر من حفظه »14.

وحدّد الدكتور أحمد أحمد بدوي شواهده في هذين النوعين أيضا فقال:« للكتاب مصدران من الشواهد هما القرآن الكريم، وكلام العرب وأشعارهم و أمثالهم وحكمهم »15.

ولم يتطرق هذان الباحثان إلى الحديث وموقف سيبويه منه لا بنفي ولا بإثبات.

وقد أشار باحثون آخرون إلى أنّه احتج بالقرآن وكلام العرب منظومه ومنثوره ، لكنهم نبهوا إلى أنه لم يحتج بالحديث – كما يعتقدون – فقيل:« إنّ سيبويه لم يذكر في كتابه الكبير حديثا واحدا »16. وقيل: « وأما شواهد الكتاب فهي من القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء وأشعارهم وأمثالهم وحكمهم ، ولم يستشهد سيبويه بالحديث النبوي الشريف، ولعل سبب ذلك أن بعض الأحاديث نقلت بالمعنى لا بلفظها »17.

وذهب الدكتور حسن عون إلى أنه « ليس في الكتاب كله حديث من أحاديث رسول الله »18 وجعل سيبويه بهذا الصنيع السببَ في إثارة قضية الاحتجاج بالحديث وعدّه رأس الأمر في هذا.

وقرّر الدكتور محمد عيد أن سيبويه سنّ قانونا اتّبعه النحاة فيما بعد، يقول « فكتاب سيبويه مثلا لا يوجد فيه – كما يقول أحد الدّارسين– غير حديث واحد فقط ورد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج ، وبالمثل توجد هذه الظاهرة في مؤلفات النحو التي اتبعت سيبويه وطريقته، فكأنما كان المسلكُ الأول الذي سلكه شيخ النحاة قانونا مطردا نفّذه النحاة من بعده من غير مناقشة ولا نظر »19.

الآن وبعد هذا العرض لأقوال وآراء بعض الدارسين في شواهد كتاب سيبويه، وعدم احتجاجه بالحديث ليس أمامنا إلا العودة إلى ما كتبه المتأخرون فأثبتوا فيه احتجاج سيبويه بأكثر من حديث في كتابه .

لقد كان عثمان فكي أوّل من تنبّه إلى احتجاج سيبويه بالحديث النبوي في بحثه " الاستشهاد في النحو العربي" 20 حيث عثر على ثلاثة أحاديث في كتابه، فعدّه أوّل من احتج بالحديث من النّحاة .

ولما وضع الأستاذ أحمد راتب النفّاخ كتابه "فهرس شواهد سيبويه" عثر على حديثين آخرين مع هذه الثلاثة فصارت خمسة أحاديث ، وعند تخريجه لهذه الأحاديث وجد بعضها مرويا بلفظ يختلف عمّا هو عند سيبويه ، إما بزيادة أو بنقص ، ومنها ما وجده مرويا باللفظ نفسه الذي ذكره سيبويه ، كما وجد أن بعضها كان حديثا كاملا، وبعضها كان جزءا من حديث 21.

وقد حاول الدكتور محمود حسني محمود في بحثه "احتجاج النحويين بالحديث" العودةَ إلى هذه الأحاديث لمعرفة صحة الاستشهاد بها في موضوع نحوي أو صرفي، وقد استخلص في كل حديث منها أفكارا تبين نظرته تجاه مسألة احتجاج سيبويه بالحديث الشريف ، وسنختار حديثا واحدا من الأحاديث التي علّق عليها لنبرز طريقة تعامل سيبويه مع الشاهد الحديثي.

يقول سيبويه في باب :" ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا" : « ....وأمّا قولهم: كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه»22.

ثمّ علّق عليه بقوله : « فيه ثلاثة أوجه ، فالرفع وجهان ، والنصب وجه واحد : فأحد وجهي الرفع أن يكون "المولود" مضمرا في "يكون" و "الأبوان" مبتدآن ، وما بعدهما مبني عليهما، كأنّه قال:« حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه.....

والوجه الآخر : أن تعمل "يكون" في "الأبوين" ويكون "هما" مبتدأ، وما بعده خبرا له ، والنصب على أن تجعل "هما" فصلا»23

والملاحظ في هذا الشاهد أنّه من الأحاديث الصحيحة التي وردت في كتب الحديث، إلا أن موطن الاستشهاد الذي ذكره سيبويه ، وخرّج عليه الأوجه الإعرابية الثلاثة فيه لم يرد في إحدى روايات الحديث التي خرّج منها الدكتور محمود حسني الشاهد، وقد تنبّه إلى هذا وعلّق عليه بقوله : « وكأن سيبويه ساق الحديث هذا للاستفادة منه في ميدان النحو بعد تخليله هذا الضمير لتوضيح ما يذهب إليه ، ويبدو أنّه أحس بالمخالفة ، وتخوف أن ينسبه بعد أن أدخل فيه ما أدخل»24 ، ورأى أن هذا هو السبب

الذي من أجله لم يورده مسبوقا بمثل قوله : "وفي الحديث" أو "كقول النبي ص مثلا، إنما قدّم له بقوله: "...وأمّا قولهم " ، وكأن ما يستشهد به عبارة نثرية عادية.

وفي تخريج الدكتور محمود فجال لهذا الحديث يقول : « الحديث الذي هو بلفظ النحاة لم أجده في كتب السنة . ولعلّ عبارة " هما اللذان " من إدراج النحاة في الحديث ، ظنًّا منهم أنّها منه ، وهي من كلام الروّاة أو الشرّاح. »25

خلاصة القول أنّ تقديم سيبويه للحديث بلفظ : « وأمّا قولهم » يجعلنا نحس أنه يمثل به من كلام العرب وعباراتهم المنثورة ، ولما كان هذا هو تعامله مع الشاهد الحديثي التبس الحديثُ بغيره على الباحثين فنسب أبو حيان وابن الضائع والشاطبي ومن جاء بعدهم إليه عدم الاحتجاج بالحديث .

آراء المانعين الاحتجاج بالحديث

أوّل من أثار قضية الاحتجاج بالحديث الشريف في إثبات الأحكام النحوية – فيما أعلم– أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتاني الإشبيلي الأندلسي المعروف بابن الضائع المتوفى سنة 680هـ[26]، فقد ذهب إلى أنَّ أئمة العربية كسيبويه وغيره تركوا الاستشهاد بالحديث النبوي ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب. وسبب ذلك أن العلماء جوّزوا رواية الحديث بالمعنى، ولولا تصريح العلماء بذلك لكان حديث النبي . ص . أَولى من كلام غيره من العرب في إثبات فصيح اللغة ؛ لأنه من المقطوع به أنه ص أفصحُ العرب كافة. [27]

وعاب على ابن خروف كثرة استشهاده بالحديث ، وذهب إلى أنَّه إن كان يستشهد به «على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أنَّ مَن قبله أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى . » [28]

وتابع ابنَ الضائع في ذلك تلميذُه أبو حيان محمد بن يوسف الغَرناطيّ الأندلسي (ت745هـ) ، وعبَّر عن مذهب المانعين خير تعبير، وكان أشدَّهم مبالغةً فيه وإنكارًا على مخالفيه، ووصف ابنَ مالك بأنه قد لهج في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ؛ وأطال في الردّ عليه في كتابه"التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل" ، ويتلخص ردّه في زعمه أنَّه لم يرَ أحدًا من المتقدمين

والمتأخرين سلك هذه الطريقة غير ابن مالك، وأنَّ الواضعين الأولين لعلم النحو والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من البصريين وكمعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على ذلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس[29]. ولتوكيد هذه الدعوى وإقناع القارئ بها ذكر أنه جرى الحديث في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فعلَّل هذا الذكيُّ تنكُّب النحويين ذلك لعدم وثوقهم أنَّه من لفظ رسول اللّه ص. إذ لو وثقوا لجرى مجرى القرآن في الاحتجاج .

وأرجع تنكّبهم هذا وامتناعهم لأمرين اثنين:

أحدهما: أنَّ الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى، فتجد القصة الواحدة ، وقد نقلت بألفاظ عدة ، بحيث يجزم الإنسان بأنَّ رسول اللّه ص لم يقل تلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله ص« زوّجتكها بما معك من القرآن » و« ملّكتكها بما معك من القرآن» و« خذها بما معك من القرآن » ، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة ، فنعلم قطعا أنّه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل لا نجزم بأنه قال بعضها ،إذ يُحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ فأتت الرواة بالمرادف ولم يأتوا بلفظه ص ، إذِ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السّماع وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتّكال على الحفظ ، فالضابطُ منهم من ضبط المعنى . وأمّا ضبط اللفظ فبعيد جدا لاسيما في الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الرّاوي إلا مرّة واحدة ولم تمل عليه فيكتبها .[30]

والأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي في الحديث ؛ لأنَّ كثيرًا من الروّاة كانوا غير عربٍ بالطبع ، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم، وهم لا يعلمون ذلك.

وبعدها يعود إلى الحديث عن ابن مالك فيقول : « والمصنّف رحمه الله قد أكثر من الاستدلال بما أثر في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين ، وما أمعن النظر في ذلك ، ولا صحب مَن له التمييز في هذا الفن. »[31]

يمكن القول:إن أبا حيان عدّ ابن مالك أول المحتجين بالحديث المكثرين في ذلك، بينما نجد أستاذه ابن الضائع قد تحدث عن ابن خروف وكثرة استشهاده

بالحديث ، ورأى أن صنيعه هذا إن كان على وجه التبرك فمقبول وإن كان استدراكا لما أغفله النحاة فلا.

وإخال أنَّ هذه الشبهة قد تسللت إلى ابن الضائع وأبي حيان من ابن السِّيد البَطَلْيَوسيّ الأندلسي عبد اللَّه بن محمد (ت 521هـ)، فقد عرض لذلك في حديثه عن العلل التي تصيب الحديث المأثور عن رسول الله ص أو عن أصحابه والتّابعين فتحيل معناه وصياغته ، وذكر ثماني علل نذكر من بينها ماله علاقة بموضوعنا :

أوّلا : علة نقل الحديث على معناه دون لفظه ، ووجه الغلط الواقع من هذه الجهة أنّ النّاس يتفاضلون في قرائحهم وأفهامهم ، كما يتفاضلون في صورهم وألوانهم ، فربّما اتفق أن يسمع الرّاوي الحديث من النبي ص أو من غيره ، فيتصور معناه في نفسه على غير الجهة التي أرادها ، فإذا عبّر عن ذلك المعنى أتى بخلاف ما سمع عن غير قصد منه إلى ذلك .[32]

ثانيا : علة الجهل بالإعراب ؛ وذلك أنّ كثيرًا من رواة الحديث قوم جُهّال بلسان العرب ، لا يفرقون بين المرفوع والمنصوب والمخفوض [33] .

وفي عصرنا ردَّد الدكتور محمد خير الحلواني ما قاله ابنُ الضائع، وردَّ على من أنكر قوله، وزعم أنَّ النحاة المتقدمين ضربوا الذكر صفحًا عن الاحتجاج بالحديث النبوي، وأورد أسبابًا كثيرة لتأييد ما ذهب إليه، وهي لا تخرج في جملتها عما قاله ابن الضائع وأبو حيان .

آراء من جوّز الاحتجاج بالحديث

ذهبت طائفة إلى جواز الاستدلال بالحديث مطلقا ،وعلى رأسهم ابن مالك المتوفى سنة 672 هـ ، ورضي الدين الاستراباذي المتوفى سنة 688هـ ، شارح الشافية والكافية لابن الحاجب ، وقد زاد على ابن مالك الاستدلال بكلام الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم ، وتابعهما ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة 761 هـ ، تلميذ أبي حيان ، والذي كان شديد المخالفة لأستاذه ، بالإضافة إلى بدر الدين الدماميني المتوفّى سنة 867 هـ، والذي يعدّ من المؤيِّدين والمدافعين عن هذا المذهب.

لا يمكننا ذكر جميع العلماء الذين استشهدوا بالحديث النبوي أو أيّدوا الاستشهاد به – لكثرة عددهم – وإنّما سنعمل إن شاء الله على تلخيص الأفكار والأسانيد التي ارتكز عليها هؤلاء في ردهم على المانعين .

يمكن حصر هذه الأسانيد في النقاط التالية :

1. إنّ الأصل الرواية باللفظ ، وأمّا تجويز الرواية بالمعنى فهو احتمال عقلي فحسب ، لا يقين بالوقوع ، واليقين غير مطلوب في نقل المفردات وقوانين الإعراب ، وإنّما المطلوب غلبة الظن ، وهذا ما نجده إذا ما أمعنّا النظر في الأحاديث ، فالغالب على الظن أنّها مروية بلفظه صلى الله عليه وسلم ، لأن الأصل عدم التبديل لاسيما والتشديد في الضبط ، والتّحري في نقل الأحاديث شائع بين النّقلة والمحدِّثين .

2. الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنّما هو فيما لم يدوَّن ، أمّا ما دُوّن وأودع الكتب فلا خلاف في أنه لا يتصور تبديل ألفاظه ومن ثمّ يجوز الاستدلال به.

3. تدوين الأحاديث والأخبار وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة ، حين كان كلام المبدِّلين – على افتراض أنهم بدّلوا – يمكن الاحتجاج به ، وهذا ما تناولناه في بداية كلامنا عن الحديث النبوي.[34]

4. بالإضافة إلى أنّه لا يلزم من عدم استدلال الأولين بالحديث عدم صحة الاستدلال به ، إذ قد يتدارك المتأخِّرون ما فات المتقدّمين ، لتوافر مادته أمامهم وذلك هو المنتظر المعقول ، إذ كان العالم منهم يعلم روايات محدودة ، وخيرهم من صنّف في موضوع واحد ، كالأصمعي مثلا ، ثم خَلَفَ من بعدهم خلفٌ اطّلعوا على أعمالهم فكانوا أوسع إحاطة ، ثم جاءت طبقة بعد طبقة ، وألفت المعاجم ، وجُمِعَتْ فيها تصانيف ونصوص غاب أكثرها عن الأولين مما جعل أصحابها أوسع علما ، ولو توافرت هذه الثروة لأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وسيبويه لعضّوا عليها بالنواجد ، وغيرّوا – فرحين– الكثير من القواعد التي صاحبها شُحُّ المورد ، ولكانوا أشدَّ المنكرين على أبي حيان جمودَه وضيق نظرته ، وانتجاعه الجدب ، والخصب محيط به من كل جانب. [35]

المتوسطون بين المنع والجواز:

تلا أبا حيان أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبي المتوفى سنة 790هـ ، فوافقه

في أنه لم يجد أحدًا من النحويين استشهد بحديث رسول اللّه . ص[36]، وأضاف أنّهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم ، الذين لا يعرفون قبيلا من دبير، وبأشعارهم التي فيها ذكر الخنا والفحش ، ويتركون الأحاديث الصّحيحة ، لما ثَبُتَ عندهم من نقلها على المعنى ، وجواز ذلك عند الأئمة ، إذ المقصود الأعظم عندهم هو المعنى لتلقي الأحكام الشرعية لا اللّفظ ، لذا نجد القصة الواحدة وقد وردت بألفاظ عدّة ، وهذا خلاف ما عليه كلام العرب ، فإنّ روّاته اهتموا باللفظ لما ينبني على ذلك من الأحكام اللّسانية، فاعتنى النحويون بالاستنباط ممّا نقل من كلام العرب عن الثّقات ، وتركوا ما نقل من الأحاديث لاحتمال إخراج الرّاوي لفظ الحديث عن القياس العربي ، ولو تتبعت طريقة أخذهم عن العرب واستقرائهم الكلام لقضيت بالعجب ، ولَمَا أنكرت تركَهم الاستشهادَ بالحديث والاستنباطَ منه.[37]

غير أنّه خالف المانعين و أبا حيان ، فلم يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقا ، وخالف أيضا المجوزين وابن مالك ولم يقبل الاحتجاج به جملة ، بل قَبِل منه ما اعتُني بلفظه لا غير، والمقصود به ما ثبت من كلامه ص دون تغيير ولا تبديل ولا تحوير ،لأن مقصد النحوي اللّفظُ في حد ذاته ، خلاف ما يهدف إليه المهتمُّ بعلم الحديث ، وهو نقل المعاني التي جاء بها النبي ص، والاستعانة بها في تفسير القرآن الكريم .« ولو فُرض في الحديث ما نُقل بلفظه، وعُرف بذلك بنص أو بقرينة تدلّ على الاعتناء باللفظ، صار ذلك المنقول أولى ما يحتج به النحويون واللغويون والبيانيون، ويبنون عليه علومهم » [38] .

وبهذا يكون الشّاطبي قد وضع مقياسا هامّا للنحاة للتمييز بين الأحاديث وهو " العناية باللفظ " ، يقول ملخصًا رأيه: « إن الحديث في النقل ينقسم قسمين :

أحدهما : ما عُرِف أنّ المعتنى به فيه نقلُ معانيه لا نقل ألفاظِه ، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

والثاني: ما عُرِف أنّ المعتنى به فيه نقلُ ألفاظه لمقصود خاص بها ، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي ؛ كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ككتابه لهمدان ...،وكتابه لوائل بن حجر.... ».[39]

ولقد عاب الشاطبي على ابن مالك أنّه لم يفصل هذا التّفصيل الضروري الذي

لا بدّ منه ، واحتج بالحديث مطلقا دون تمييز ، كما فعل ابن خروف قبله ، والذي جاء بأحاديث في بعض المسائل و قَصْدُهُ لا يتبين في الغالب ، حتى قال ابن الضائع فيما معناه : لا أدري هل يأتي بها بانيا عليها أم هي لمجرد التمثيل ؟ .

وقد فسّر صنيعه هذا بأن ابن مالك بنى على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقا ، وهذا ما ضعّفه بقوله : « وهو قول ضعيف يردّه المقطوع به من نقل القضايا المتّحدة بالألفاظ المختلفة غير مختص بزمان الصحابة دون غيرهم ، ولا مقتصر به على العرب دون من عداهم »[40]

وختم كلامه بتخطئة ابن مالك بقوله : « فالحق أن ابن مالك في هذه القاعدة غير مصيب . »[41]

من الواضح أن هذا الاتجاه يتّفق إلى حد بعيد مع ما جاء به المانعون للاحتجاج ، في أن ما يرفض من الحديث أساسه الرواية بالمعنى ، وهو الأساس عينه الذي بنى عليه المانعون حججهم في رفضهم للحديث مطلقا ، ولا يختلف الرأيان إلا من حيث إن أصحاب التوسط يقرون بوجود أحاديث اعتُني بلفظها رغم قلتها ، وهذا ما يصح به الاحتجاج .

وتبع جلال الدين السيوطي [ت 911هـ] الشاطبيَّ في هذا الرأي في كتابه الاقتراح ، فقال: « وأمّا كلامه ص فيستدلُّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدًّا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قِلَّة أيضًا ، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدّت إليه عباراتهم ، فزادوا ونقصوا ، وقدّموا وأخّروا ، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى ، بعبارات مختلفة ، ومن ثم أنكر على " ابن مالك" إثباته القواعدَ النّحوية بالألفاظ الواردة في الحديث » [42].

غير أن موقف السيوطي كان مترددا ، ومما يدل على ذلك تأييده لاتجاه المانعين في الاقتراح حيث قال : ((ومما يدل لصحة ما ذهب إليه " ابن الضائع" و "أبو حيان" أنّ ابن مالك استشهد على لغة " أكلوني البراغيث" بحديث : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وأَكْثَرَ من ذلك حتى صار يسميها " لغة يتعاقبون" .وقد استدل

به السهيلي ثم قال : «لكني أقول: إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديث مختصر رواه "البزار"مطوّلا مجرّدا ، قال فيه :« إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار.»

وقال ابن "الأنباري" في "الإنصاف" في منع "أن" في خبر (كاد) : « وأما حديث : « كاد الفقر أن يكون كفرا» فإنه من تغييرات الرواة ، لأنه ص أفصح من نطق بالضاد.»))[43].

ولهذا اختلف المصنّفون حول حقيقة مذهب " السيوطي" ، فقد صرّح "البغدادي صاحب "خزانة الأدب" بتوسطه فقال : « وتوسط "الشاطبي" فجوّز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها ....» ثم أورد كلامه من شرح الألفية ، ثم قال : « وقد تبعه "السيوطي" في "الاقتراح" .... » وذكر كلامه .[44]

أمّا "ابن الطيب" فقد قال : « لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ " أبو حيان " في شرح التسهيل و " أبو الحسن بن الضائع" في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك "الجلال السيوطي" – رحمه الله– فأولع بنقل كلامهما ، واللّهج به في كتبه... »[45].

نظرة المُحْدَثين وقرار مجمع اللغة العربية

لم يكن قرار مجمع اللغة العربية حول قضية الاحتجاج بالحديث النبوي في الدراسات النحوية من قبيل الصدفة ، بل سبقت جهود بعض العلماء إلى مناقشة المسألة وإنصاف الحديث النبوي ، وهذا ما رأيناه عند الشاطبي في تقسيمه الحديث إلى قسمين : قسم اعتني فيه باللفظ ، وهذا يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو، وقسم ثان اعتني فيه بالمعنى أكثر من اللفظ ، وهذا ما لا يجوز الاستشهاد به ، ومثله فعل السيوطي في تمييزه بين الأحاديث .

غير أننا نجد من المعاصرين الشيخَ محمد الخضر حسين * قد ناقش هذه المسألة على خير ما يناقشها عالمٌ نِحْرِيرٌ في بحثٍ كَتَبَهُ في مجلة مجمع اللغة العربية معتمدا – في ضبطه للمعايير التي يجب توافرها في الحديث المحتج به – على ما تقدم من آراء الشاطبي ، وقد فصّل في ذلك ورسم مقاييس للحديث المحتج به بما يوسع دائرة

الاحتجاج أكثر من سابقَيه.

يرى أنّ من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وهو ستة أنواع:

أحدها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسّلام كقوله : « حمي الوطيس » وقوله : « مات حتف أنفه » وقوله : « الظلم ظلمات يوم القيامة » ، إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان .

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي كان يُتعبد بها أو أمر بالتّعبد بها ، كألفاظ القنوت والتّحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يروى شاهدا على أنّه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم .

والظاهر أنّ رواة الحديث يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه ، وذلك لموضوعها الذي يحتم على الراوي التركيز على اللفظ .

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتّحدت ألفاظها ، فإنّ اتّحاد الألفاظ مع تعدد الطّرق دليل على أنّ الرواة لم يتصرّفوا في ألفاظها ، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي ص ، أو إلى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحا.

خامسها: الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، فبقي محافظا على فصاحته كمالك بن أنس و عبدالملك بن جريج والإمام الشافعي * .

سادسها: ماعرف من حال روّاته أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني .

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصّدر الأول ، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين....

والحديث الذي يصحّ أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي دُوِّن في الصّدر الأول ، ولم يكن من الأنواع الستة السّابقة الذكر، وهو على نوعين:

أ- حديث يرد لفظه على وجه واحد ، والظاهر صحة الاحتجاج به .

ب- وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه ، وهذا يصح الاستشهاد به إذا

جاء في رواية مشهورة ، لم يغمزها بعض المحدّثين بأنّها وهم من الرّاوي .

وخلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدوّنة في الصدر الأول ، وإن اختلفت فيها الرواية ، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدّثين بالغلط أو التصحيف غمزا لا مرد له ، ويشد أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته . 46

هذا هو رأي الشيخ على ما فيه من طول وتفصيل أوردناه هنا لِيُعْلَم ما أضافه من مقاييس على ما قدّمه الشاطبي ، وكيف أنّه بيّن أنواع الأحاديث المُعتنى بها لفظا وفصّلها ، وحتى يُعرف كذلك منطلقُ مجمع اللغة العربية في إصداره للقرار ؛ لأنّ المجمع اعتمد هذا البحث – لما فيه من دقة علمية وضبط – مع قليل من التّعديل والتّفصيل .

رأي مجمع اللغة العربية

ناقش مجمع اللغة العربية بحث الشيخ محمد الخضر حسين ودرس المقاييس التي وضعها للتمييز بين ما يصح الاستشهاد به وما لا يصح، فكان قراره الآتي:

« اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

الأول: لا يحتج في العربية بحديثٍ لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

الثاني: يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ت- الأحاديث التي تُعَدُّ من جوامع الكلم.

ث- كُتُب النبي ص.

ج- الأحاديث المروية لبيان أنه ص كان يخاطب كل قومٍ بلغتهم.

ح- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث

بالمعنى ، مثل القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وابن سيرين .

خ- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة. » 47

و ما يلاحظ على القرار هذا أنه فصّل عبارة " ما دُوِّنَ في الصدر الأول" التي جاءت في كلام الشيخ محمد الخضر حسين السابق ، وبيّن أن المقصود بها الكتب الستة فما قبلها ؛ أي الصحيحين وباقي الكتب الستة .

خاتمـــة:

لقد كانت الغاية المنشودة من البحث هي محاولة مقاربة أصل من أصول النحو العربي ، أثيرت حوله الكثير من الإشكالات العلمية ، ألا وهو السّماع ، وقد اخترت من زواياه فكرةَ الاحتجاج بالحديث النّبوي ، لما مثّلته هذه الفكرة من نقطة خلاف حادة بين النّحاة .

ولقد أفضت متابعة الموضوع إلى جملة من النتائج وهي:

1.الاحتجاج هو إثبات قاعدة بدليل نقلي صحيح كالقرآن أو الحديث النبوي الشريف أو ما صح من كلام العرب في رقعة الفصاحة وفي زمن الاحتجاج كما حدّده علماء اللغة

2.اللغويون لم يمنعوا الاحتجاج بالحديث النبوي مطلقا ، وتكفينا نظرة واحدة إلى معجم " العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي حتى نعلم أنهم اعتمدوا على كلام النبي ص في معاجمهم ، ولم يتحرجوا في الاستشهاد بأقواله ، أما النحويون فقد تباينت آراؤهم بين مؤيد ومعارض ومتوسط بداية من الزمن الذي أثيرت فيه هذه الفكرة .

3.تدوين الأحاديث حصل في الصدر الأوّل قبل فساد اللغة ، بل فيه من الأحاديث ما دوّن في عهد رسول الله ص ، كما فعل عبدالله بن عمرو بن العاص في صحيفته الصادقة ، لذا ينبغي ألا يُلتفت لقول من جار عن الصواب وظلم السنة النبوية ، ورأى أنّ الأحاديث دُوّنت بعد فساد اللغة ، فحركة توثيق الحديث واكبت مرحلة جمع اللغة ، ودراستها ، وأسفرت عن ثروة لغوية معتبرة ، تضاهي ما دوّن وجمع من القراءات وكلام العرب نثره ونظمه .

4.أجمع الكثير من علماء اللسان ، سواء القدامى كابن الضائع وأبي حيان أو المحدثين أنّ النحاة الأوائل – كأبي عمرو بن العلاء والخليل وغيرهما – لم يستشهدوا بالحديث النّبوي ، والصّواب أنّ الاستشهاد بالحديث النّبوي – وإن كان على قلّة ولم يُصَرّح به – حاصل منذ زمن أبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وتلاميذهما من المصرين ، بالإضافة إلى أنّ مسألة الاحتجاج بالحديث لم تكن مثارة على الإطلاق، وإنّما ظهرت بعدما توسّع نحاة الأندلس في الاحتجاج به ، واعتمدوا عليه في مناقشة القواعد على غير عادة الأوّلين كما فعل ابن مالك في كتابه ((شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح))، لذا وجب إعادة صَوغ السؤال الذي ورد في المقدمة (هل احتجّ الأوّلون بالحديث أم لا ؟) ، واستبداله بسؤال آخر ملح مفاده : لماذا لم يكثر المقنّنون الأوّلون من الاحتجاج بالحديث الشريف ؟

5.غالب الظن أنّ الحجج التي قدّمها أبو حيان(ت745هـ) وابن الضائع (ت680هـ)جاءا بها من ابن السيّد البطليوسي (ت521هـ) ، وذلك لوجود توافق كبير بين ما جاء به في معرض حديثه عن العلل التي تصيب الحديث المأثور عن رسول الله ص وبين ما قدّماه من حجج خصوصا فكرة رواية الحديث بالمعنى وفكرة وجود أعاجم .

وزبدة القول في هذه النتائج أن الذين منعوا الاحتجاج بالحديث منعوه لعدم وثوقهم أنّ ذلك من لفظ رسول الله ص ، إذ لو وثقوا بذلك لأجروه مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية.

إحالات:

1 – ابن الأنباري (أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد) : لمع الأدلة في أصول النحو مطبوع مع كتاب الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دط ، 1377هـ /1957م ، ص81 .

2 – ينظر : السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) : الاقتراح في علم أصول النحو، مطبعة دائرة المعارف النظامية ، حيدرآباد ، دط ، 1310هـ ، ص17 .

3 – البخاري (أبو عبدالله محمّد بن اسماعيل): الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيّامه ، تحقيق وشرح محب الدين الخطيب ، ترقيم وتبويب: محمد فؤاد عبدالباقي،

المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة ، ط1 ، 1400هـ،كتاب الجهاد والسير (باب قول النبي ص نصرت بالرعب مسيرة شهر)، ج2 ،ص353.

4- السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص21.

[5]- أبو حيان التوحيدي : التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق – سوريا ، ط1 ، 1422هـ/2002م ، ج5 ، ص169 والبغدادي (عبدالقادر بن عمر): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر، ط4 ، 1418هـ / 1997م.

[6]- ينظر : البغدادي : خزانة الأدب ، ص12 .

[7]- ينظر : طه الراوي : نظرات في اللغة والنحو ، المطبعة التجارية ، بيروت ، ط1 ، 1962 ، ص20 و يوهان فك : العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب)، ترجمه وقدّم له رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي ، مصر ، دط ، 1400هـ/1980م ، ص235 .

[8]- مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط2 ، 1377هـ/1958م ، ص52 .

[9]- محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، عالم الكتب ، القاهرة – مصر، ، ط3 ، 1988 ، ص 109/108.

[10]- نفسه ، ص109.

11 – ينظر: حسن عون : تطور الدرس النحوي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1970 ، ص45 ، و خديجة الحديثي : أبو حيان النحوي ، بغداد ، ط1 ، 1385هـ/1966م ، ص 279 .

12 – ينظر: خديجة الحديثي ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، مطابع مقهوي ، الكويت ، دط ، 1394 هـ /1974م ، ص69 .

13 – ينظر:المرجع نفسه ، ص145 .

14 –علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة،عالم الكتب، القاهرة–مصر ، ط2 ، 1979 ، ص 146

15 – أحمد أحمد بدوي: "سيبويه حياته وكتابه " مقالة نشرت في صحيفة دار العلوم الصادرة في يناير (كانون الثاني) 1948م ،ص39 .

16 – خديجة الحديثي : أبو حيان النحوي ص127 .

17 – خديجة الحديثي : أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ط1 ، 1965 ، ص 64 .

18 – حسن عون : تطور الدرس النحوي ، ص45 .

19 – محمد عيد : الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، ص 109 .

20 – ينظر: احتجاج النحويين بالحديث ، الدكتور محمود حسني محمود ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، السنة الثانية ، العدد المزدوج 3 و4 ، ص50 .

21 – ينظر : أحمد راتب النفاخ: فهرس شواهد سيبويه ، دار الإرشاد ودار الأمانة ، بيروت ، ط1 ، 1970 ، ص58/57.

22 – سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط3 ، 1408هـ / 1988م ، ج2 ، ص393.

23 – نفسه ، ج2 ، ص394/393 .

24 – محمود حسني محمود: احتجاج النحويين بالحديث ، المجلة نفسها ، ص50 .

25 – محمود فجال : السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ، أضواء السلف ، الرياض – السعودية ، ط2 ، 1417هـ /1997م ، ج2 ، ص333 .

26– ينظر: خديجة الحديثي : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، دار الرشيد ، العراق ، دط ، 1981. ، ص16 .

27– ينظر: البغدادي : خزانة الأدب ، ج1 ، ص10.

28– نفسه ، ج1 ، ص10.

29– ينظر: نفسه ، ج1 ، ص10.

30– ينظر: خديجة الحديثي : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص 63/62.

31– نفسه ، ص63.

32– ينظر: ابن السِّيد البطليوسي(أبو محمد عبدالله) : التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم ، تحقيق د. أحمد حسن كحيل و د. حمزة عبدالله النشرتي ، دار المريخ ، ط2 ، 1402هـ / 1982م ، ص 175 / 176 .

33– ينظر: نفسه ، ص184 .

34– ينظر: البغدادي: خزانة الأدب ، ج1، ص 15/14 .

35– سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، دط ، 1414هـ/ 1994،ص50/49 .

36– ينظر : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي (جامعة أم القرى) ، مكة – السعودية ، ط1 ، 1428هـ/2007م ، ج3 ،ص401 .

[37]– ينظر : نفسه ، ج3 ، ص 402/401 . وقد نُقِل طرف من كلام الشاطبي هذا مع اختلاف في بعض ألفاظه في : خزانة الأدب : ج1 ، ص12 .

[38]- الشاطبي : المقاصد الشافية ، ج3 ، ص402 .

[39]- نفسه ،ج3 ، ص 403/402.

40- السابق ، ج3 ، ص 404 .

41- نفسه ، ج3 ، ص 405 .

42- السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص19 .

43- نفسه ، ص22.

44- البغدادي : خزانة الأدب ، ج1 ، ص13/12 .

45- ابن الطيب (أبو عبدالله محمد): فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، تحقيق الأستاذ محمود يوسف فجال ، دار البحوث للدّراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، ط2 ، 1423هـ/2002م ، ص447 .

*- عالم جليل ، ولد في تونس وقيل أصله من الجزائر ، أديب وباحث من أعضاء المجمعين العربيين بدمشق والقاهرة ، تخرّج بجامع الزيتونة ، ودرّس فيه ، وفي الأزهر ، وقد عمل مصححا في دار الكتب المصرية خمس سنوات ، وتولى مشيخة الأزهر ، وترأس تحرير مجلة " نور الإسلام" الأزهرية ، ومجلة " لواء الإسلام" ، كان هادئ الطبع وقورا ، وقد خصّ قسما كبيرا من وقته لمقاومة الاستعمار ، وانتخب رئيسا لجبهة الدفاع عن شمال إفريقية في مصر ، له تآليف مفيدة منها : "الدعوة إلى الإصلاح" و "رسائل الإصلاح" و " نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم" و "نقض كتاب في الشعر الجاهلي" ، توفي سنة 1377هـ . انظر : الزركلي (خير الدين) : الأعلام ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ط15 ، 2002 ، ج6 ، ص114 .

*- ولد سنة 150هـ ، يقول عنه الإمام أحمد بن حنبل : « كلام الشافعي حجة في اللغة» . ينظر: محمد الخضر حسين : دراسات في العربية وتاريخها ، مكتبة دار الفتح ، دمشق – سوريا ، ط2 ، 1380هـ/1960م ، ص174 .

46 – ينظر : محمد الخضر حسين : دراسات في العربية وتاريخها ، من ص177 إلى ص180 .

47 – مجموعة القرارات العلمية (3) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا ، ص4/3 نقلا عن : خديجة الحديثي : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، ص418/417 .